واقــع الأمن الوطنــي العراقي في ضوء السياسات العامة المعتمدة

م.د صفاء ابراهيم الموسوي (*)

المقدمة:

يعـد الأمن الوطني (القومي) ركيزة مهمة في اسـتقرار اي بلد في العالم، وتسعى البلدان على الدوام الى ترصين أمنهـا الداخلي، والمحافظة عليـه، وتحديث الإسـتراتيجيات الأمنية دوريا بما يتناسـب وحجـم التهديـدات التـي تطالها، وحيث أن عالـم اليوم يعد مكانا غير آمن نتيجة زخم التهديدات المختلفة، فإن الدول لا يمكن لها بمفردهـا ان تواجه بعض هـذه التهديدات التي أصبحـت عابرة للحدود، وتهـدد أقاليم عالمية، إن لم يكن العالم بأكمله، فالإرهاب والمخدرات وتجارة الأعضاء البشـرية، على سبيل المثال، أصبحت تهدد دولا واقاليم، في الوقت الذي يهدد التغير المناخي والإحتباس الحراري، العالم كله.

وفـي العراق، نجـد ان الأمن الوطني بعد عام ٢٠٠٣ ولحد الآن يعاني من عدد من المشاكل، ويأتي على رأسـها محنـة الإحتلال الأميركي، ومـا نجـم عنها من آثـار وتبعـات، فضلا عما يشـوب العملية السياسية من صعوبة وتعقيدات متنوعة، وعلـى الرغم من التقـدم المحرز في تبنـي الديمقراطيـة والتداول السـلمي للسـلطة عبـر صناديق الإقتـراع، الا ان احتكار القرار السياسـي من قبل بعـض الفاعلين السياسـيين بطرق شـتى، تجعـل من المشـهد معقدا بعض الشـئ وغير قادر علـى بناء دولـة ديمقراطية عصرية بالمعنى الصحيـح علميا للديمقراطية. وبالتالـي، فـإن قصـور أو إغفـال السياسـات العامـة الحاليـة للحكومـات المتعاقبـة (ومنها المنهـاج الـوزاري لحكومة السـيد السـوداني الحاليـة) للعديد مـن الحقائق والحلـول، يجعل مـن الصعب إنجـاز هذا المنهاج بشـكل جدي، مـع وجود تحديات حقيقية في السـاحة العراقية على المستوى السياسي الداخلي، وتحدي الفساد والإرهاب والمخدرات، وأزمة الدولار واسعار الصرف، والتحدي المناخي الذي أصبح مشكلة خطرة بعد موجة الجفـاف والتصحر، وتراجع الزراعة بسـبب فقدان العـراق لأكثر من ٧٠٪ مـن أراضيه الزراعية، والتـي صنفت العراق كخامـس دولة متضررة في العالم نتيجة تأثرها

(*) كلية القانون - جامعة الأمين
mr.safaa1@gmail.com

بالتغيـر المناخـي، كل هذا أثر بشـكل أو بآخر على الأمـن الوطني العراقي بمفهومه الواسـع كأمـن إنسـاني، وليـس الأمـن المقتصر على الجانب الأمني والعسـكري (جانـب الخوف)، فالمهـم فـي الإسـتراتيجية الأمنيـة المقترحـة للأمـن الوطنـي العراقـي، ان تنظـر بمنظور (الأمـن الإنسـاني) في نظرة شـاملة لإشـباع الحاجة من (الخوف)، وكذلك إشـباع الحاجات الإنسانية الأخرى من ماء وغذاء وصحة وتعليم ورفاهية ...الخ، اي إشباع الحاجة من (العوز)، استرشادا بقوله تعالى: (الذي أطعمهم من جوع، وآمنهم من خوف) "صـدق الله العلي العظيم".

إشكالية الدراسة: تتلخص إشكالية الدراسة الى ان الأمـن الوطني العراقي في ظل السياسـات العامـة الحالية، يعانـي من خلل بنيـوي يكمن فـي وجـود عدد من الأسـباب التـي تجعل منه قلقا وغيـر ناجز، وعلى الرغـم من محاولات الحكومة لتحديث الإستراتيجية الأمنية الوطنية، الا ان احاديـة النظـرة الأمنية، وعـدم تحديث الهياكل المؤسسية بما يتناسب وطبيعة التهديدات المختلفة التي تهدد الأمن الإنسـاني، فضلا عن عدم تبؤا الشخصيات الكفوءة والمختصة بشكل عـام لمراكز القرار المهمة، والنقص الكبير في القـدرات الفنية، وغيرهـا، جعل الأمن الوطني العراقي مهددا في العديد من المجالات، وبحاجة الـى إعادة النظر في اسـتراتجياته المسـتقبلية.

فرضية الدراسة: تتطلب المعالجات المستقبلية لإسـتراتيجية الأمن الوطنـي العراقي، خططا وبرامج نوعية وجديدة، تعتمد النظرة الشـاملة للأمـن بجميـع جوانبـه، العسـكري (الأمـن مـن الخـوف)، والإنسـاني (الأمن مـن العوز والحاجة)، عبر حزمة من الحلول والمعالجات الجديـة والواقعيـة (التـي بينها البحـث)، على المسـتوى السياسـي والإقتصادي والإجتماعي والبيئي، والتي تضمن بالنهاية سلامة ورصانة وقـوة الأمـن الوطنـي العراقي في المسـتقبل.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في تحليل واقع الأمن الوطني العراقي في ضوء السياسات العامـة القائمة، والتعرف علـى التحديات التي يعاني منها بشـكل علمي وموضوعي، ومن ثم اقتراح سـبل المعالجة لهذه التحديات من خلال خطـط اسـتراتيجية نوعيـة تأخذ في الحسـبان النظـرة الحديثة للأمن من وجهـة نظر القرآن الكريـم، ومـا توصلـت اليه الأمـم المتحضرة والمنظمـات الدوليـة منـذ النصـف الثاني من القـرن الماضـي ولغايـة الوقـت الحاضـر.

منهجية الدراســة: اعتمدت الدراسـة المنهج الإسـتقرائي لإثبـات الفرضية، مع الإسـتعانة ببعض المقتربات كالمقترب الوصفي والتحليلي والتاريخـي حيثما تطلبت ضرورة البحث ذلك.

هيكليــة الدراســة: تـم تقسـيم الدراسـة الـى مقدمـة وخاتمـة وثـلاث مباحـث، لغـرض تغطيـة الفكـرة العامـة للدراسـة والتوصـل الـى النتائـج، واثبـات الفرضيـة.

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للبحث

أولا: مفهوم السياسة العامة:

ينـدرج مفهوم السياسـة العامة ضمن المفاهيم التي يختـص بها حقل العلوم السياسـية، ويمتد منها ليغطـي تخصصات أخـرى مختلفة، فهو يتداخل فـي بعض الجوانب مـع علم الإجتماع

السياسي، وفي جوانب أخرى يمكن ان يتداخل مع حقل الأمن الوطني، وفي جانب ثالث يمكن ان يتداخل مع علم الإقتصاد، وهكذا، فكل مهام الحكومة يجب ان يسبقها التخطيط ووضع البرامج التي ترسم سياستها العامة في الحكم، وفي كيفية اداءها لأعمالها التنفيذية .

استحدث علم السياسات العامة لأول مرة كعلم مستقل عام ١٩٨٩م تحت أسم Govern أي ادارة شؤون الدولة والمجتمع، فهو يختلف عن علم السياسة من حيث المهمة والهدف، وان كان يندرج ضمن نطاقه، فالسياسات العامة بمفهومها الشامل تمثل: طمخرجات النظام السياسي" والتي يقع واجب تنفيذها على الجهاز الحكومي بكافة موظفيه، وتتلخص مسؤولية الإدارة الحكومية في جانبين :

الأول: تنفيذ مخرجات السياسات العامة التي تم رسمها من قبل النظام السياسي بهيئة قرارات ملزمة.

الثاني: ما تقوم به الإدارة الحكومية برفعه الى الجهات العليا في النظام السياسي من تغذية راجعة نتيجة احتكاكها المباشر بالمجتمع.

فهي دورة متكاملة من المدخلات والمخرجات للنظام السياسي تعبر عن ديمومة عمل الحكومة في قيامها بالمهام المنوطة بها في خدمة المجتمع.

ان السياسة العامة لأي حكومة تمثل المهمة الأصعب كونها تمثل نقطة الشروع في كيفية رسم الخطة المطلوبة لتجاوز الإشكاليات بكافة أنواعها، وكيفية تحديد وتعريف كل اشكالية ووضع الحلول الناجعة لها، ومن ثم الإنتقال الى تنفيذها لتحقيق الغاية المنشودة، فهي بكل الأحوال لا تخلو من دقة وتعقيد، مع اتصافها بتنوع المكونات، والإرتباط بشكل وثيق بالبرنامج الحكومي، وبذا يمكن تعريفها بشكل عام بأنها: "الأنشطة التي تنهض بها الحكومة بموجب خطة وبرنامج محدد، لغرض تنفيذ أهداف هذا البرنامج" .

ثانيا: مفهوم الأمن الوطني:

يعرف الأمن بمعناه البسيط بانه: "الحفاظ على البقاء في مواجهة التهديدات" ، وهو مفهوم ديناميكي ومتغير، ويمكن تطبيقه على كيانات مختلفة ومتعددة بدءا من الدولة وانتهاء بالمجتمع الدولي، وبالنسبة للأمن الوطني المتبط بدولة معينة، فإن هناك مستويات أخرى فرعية داخلية (كما تذهب الى ذلك عدد من التقسيمات)، حيث تشمل أمن النظام ، وأمن الدولة ، وأمن المجتمع، وهناك من أضاف لها أيضا في العقود الأخيرة أمن الأفراد، وهو ذات المقصود ب "الأمن الإنساني" .

ويرتكز الأمن الوطني بشكل عام لأي دولة على عدد من الأسس التي تختلف في قوتها من دولة الى أخرى، بناء على قوة نظامها السياسي وقدرتها الإقتصادية، وهذه الأسس والأبعاد متعددة ومتنوعة، فمنها السياسي، الإقتصادي،العسكري، والجيوبوليتيكي،وغيرها.ويتمثل النهج الحديث في الدراسات الأمنية كما يرى العديد من المختصين (ومنهم: إيما روتشيلد) أنه يأخذ بمفهوم (الأمن الممتد Extended Security)، الذي يكون "أمن الإنسان" أساس له، كما ويوسع من مفهوم الأمن الى أربع اتجاهات :

١-الأمن الممتد نزولا من الأمم الى أمن الأفراد.

٢- الأمن الممتد الى أعلى، من أمن الدول الى أمن البيئة الدولية (النظام الدولي)، أي من الأمة الى محيطها الحيوي.

٣- الأمـن الممتـد بصـورة أفقية الـى الأنواع الأخرى مـن الأمن، كالأمن العسـكري الممتد الـى الأمـن السياسـي، أو الأمـن الإقتصادي، أو الفكـري، أو البيئي، أو الأمن "الإنسـاني".

٤- المسـؤولية السياسـية عـن ضمـان الأمن تمتـد أيضـا فـي هياكلهـا المتعددة، أو تنتشـر فـي جميـع الإتجاهـات والمسـتويات مـن مسـتوى المؤسسـات الدوليـة، الى المسـتوى الوطنـي، فالمسـتوى المحلـي، وبالتفاعـل مـع الجهـد غيـر الحكومـي، كمنظمـات المجتمـع المدنـي والصحافـة والـرأي العام.

وبذلـك فقد توسـع مفهوم الأمـن من إقتصاره علـى الجانـب العسـكري والأمني فقـط، الى مفهوم أوسـع يتعلق بالتنمية، ومدى قدرة الدول علـى تنفيـذ خططهـا التنمويـة (الإقتصاديـة، والإجتماعية، والسياسية، والبيئية) بشكل سليم، وقد عبر رئيس البنك الدولي الأسـبق و (وزير الدفـاع الأميركي) : "روبـرت ماكنمارا" عن هذه الفكرة فـي كتابه "جوهر الأمن" ، بالقول: "ان الأمـن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السـلاح بالرغم من ان ذلك قد يكون جزءا منه، والأمن ليس هو القوة العسـكرية بالرغم من أنه قـد يحتوي عليه، ان الأمن هـو التنمية، وبدون التنميـة فلا محـل للحديـث عن الأمـن، إذ ان الأمن الحقيقـي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطـاء الفرصـة لتنميـة تلك القـدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات حاضرا ومسـتقبلا" .

وكان الإعـلان العالمي لحقوق الإنسـان عام ١٩٤٨ هـو المبـادرة العالمية الأولى لترسـيخ مفهوم الأمن الإنسـاني، ففي عام ١٩٦٦ طرح "دبليـو آي بلاتز" أفكاره حـول الأمن الفردي في كتابه "الأمن الإنساني"، حيث عبر عن ذلك بما يفيـد: "أن الدولة الآمنة لا تعني بالضرورة الأفـراد الآمنين أو تحقيـق أمن الأفراد" ، ومع بداية السـبعينيات بدأت اللجان الدولية بإصدار تقاريرهـا الخاصة بأمن الأفراد، وركزت على مـا يعانيه الأفراد فـي العالم مـن فقر ومرض وتلـوث وغيرهـا، ممـا يدعـوا الـى الإهتمام بهـا ومعالجتها، فضـلا عما أنجزتـه اللجنتان المسـتقلتان الدوليتـان فـي ثمانينيـات القـرن الماضـي، والتـي رأس الأولـى (فيلـي براند) عـام ١٩٨٠ والتـي أصدرت "تقرير الشـمال والجنـوب"، واللجنـة الثانيـة الخاصـة بنزع السـلاح برئاسـة (أولف بالمة) وكان تقريرها عن "الأمـن المشـترك"، والذي لفـت الإنتباه الى تهديـدات الفقر والحرمان وعدم المسـاواة الإقتصادية في تهديدها للأمن العالمي، وأهمية ان يعيش الناس بسـلم وكرامة وان يكون لديهم ما يسـد رمقهم واحتياجاتهم الأساسـية، ولاحقا صـدرت "مبـادرة اسـتوكهولم" التـي ركزت علـى أهميـة التحديات التي تواجـه الأمن غير تلك المتعلق بالخصومات السياسـية والسلاح .

وعلـى هـذا الأسـاس، وبنـاء علـى العـرض السـابق، يمكـن ان نسـتنتج محاولـة "برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" فـي تحديد أبعاد الأمن بالمنظـور الحديـث بثمانية أبعـاد، هي: الأمن الإقتصـادي أو المالي، الأمـن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، الأمن القومي، الأمـن الإجتماعي، الأمن السياسـي، ويقصـد بكل نوع من الأنواع المتقدمة ما يأتي:

١- الأمن القومي أو الوطني، ويقصد به: "القيم النظرية والسياسـات والأهداف العلمية المتعلقة بضمان وجود الدولة وسلامة أركانها وديمومة مقومـات اسـتمرارها، وشـروط اسـتقرارها، وتلبية احتياجاتهـا، وتأمين مصالحها، وتحقيق

أهدافهـا، وحمايتهـا مـن الأخطـار القائمـة والمحتملـة داخليـا وخارجيـا، مـع مراعـاة المتغيـرات الداخليـة والإقليميـة والدوليـة" .

٢- الأمـن السياسـي: ويقصـد بـه: "الحمايـة مـن تهديـد القمـع السياسـي، والتعـرض للصراعـات والحـروب والهجـرة، أو هـو ضمـان التمتـع بحقـوق الإنسـان والحريـات الأساسـية للجميـع دون تمييـز أو اسـتثناء" .

٣- الأمن الغذائـي، ويقصد به: "قدرة المجتمع علـى توفير الإحتياجـات الغذائيـة الضرورية لأفـراده، والتـي تمكنهـم مـن العيـش بصحة ونشاط، مع ضمان ذلك لذين لا تمكنهم دخولهم المعيشـية من الحصول عليه، سـواء كان ذلك عـن طريـق الإنتاج المحلـي أو الإسـتيراد" .

٤- الأمـن الإقتصـادي: ويقصـد بـه: "قـدرة الدولة والمجتمع في الوقت المناسـب وبشـكل متصل وعلـى نحو فعال، مـن ضمان وصول أفراد المجتمع للموارد المادية التي يحتاجونها، والحفـاظ عليهـا عنـد مسـتوى معيـن" .

٥- الأمـن البيئي: ويقصد بـه : "قابلية الأمة أو المجتمع لمقاومة ندرة الثروة، المخاطر البيئية، والتغيرات المضادة، والتوترات المتعلقة بالبيئة" .

٦- الأمن الصحي: ويعرف بأنه: "ضمان وجود الحـد الأدنى من الرعاية الصحيـة لكل فرد" .

٧-الأمن الشـخصي: ويتضمـن مفهومه الآتي: "عـدم جـواز القبـض علـى أحـد الأفـراد أو اعتقالـه أو حبسـه الا في الأحـوال والأوضاع والحـدود التـي نـص عليهـا القانـون" .

٨- الأمـن الإجتماعـي: ويقصـد بـه: "أقصى اشـباع ممكـن لإحتياجات الجماهيـر في إطار العدالـة الإجتماعية التي تنبذ الصراع بين فئات المجتمـع، وتوفيـر المناخ الملائـم لكي يعيش المجتمـع في اطار مقبول مـن التقبل والتعاون والشـعور بالأمـن والسـلام الإجتماعـي" .

وهكـذا، تشـكل الأنـواع الثمانية السـابقة من الأمـن حلقـة متكاملـة تنضـوي تحـت مفهوم شـامل هـو "الأمـن الإنسـاني" كونهـا تمس الإنسان بشكل مباشر، وقد عرفت "لجنة الأمن الإنساني" في الأمم المتحدة هذا المفهوم بالقول: "هو حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشـر بطـرق تعـزز حرية الإنسـان وتحقيقـه لذاته، أي مجمـوع الحقـوق والحريـات الأساسـية التـي يجـب ان يتمتـع بهـا الأفـراد وحمايتهم مـن التهديـدات والتحديـات التـي تطالهـم" .

المبحث الثاني

تقييم واقع الأمن الوطني العراقي في ضوء السياسات المعتمدة

منـذ احتلال العـراق من قبل قـوات التحالف الدولـي بعـد عـام ٢٠٠٣، لـم يشـهد البلـد اسـتقرارا أمنيا كاملا وناجزا لأسـباب عديدة، أو تنميـة حقيقية على كافـة الصعد الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، وحتى بعد انتقال السلطة الـى العراقييـن، كانـت الحكومـات المتعاقبة تعاني مـن الجوانـب الأمنية والتنموية بشـكل مسـتمر، وان كان بدرجـات متفاوتـة تختلـف شـدة وضعفا من حكومة الى أخرى، وقد طغت بعض المعايير والأسـس المحليـة بحكم التتبع والإسـتقراء والملاحظـة للباحث علـى طبيعة الأمـن الوطني العراقي خلال هـذه المدة، لعل مـن أبرزهـا، على سـبيل المثـال لا الحصر:

١- أحاديـة النظر الأمن في الجانب العسـكري

والأمني دون سواه، إذ لا يزال مفهوم الأمن الحديث من الناحية الواقعية غير فاعل بما فيه الكفاية، وان كان يدرج في التقارير الحكومية والمنهاج الوزاري وغيرها من الوثائق الحكومية، إذ ان الأمن بشكل عام يقترن بالجانب العسكري غالبا دون الجانب الإنساني، وحتى في الجانب العسكري لايزال غير مواكب بشكل فعال للجوانب الأمنية الحديثة في العالم كالأمن السيبراني، وآليات الحروب الحديثة من الأجيال الأخيرة.

٢- الخلل البنيوي في المؤسسات الحكومية، إذ لا تزال هياكل هذه المؤسسات غالبا، وخاصة المعنية بالإختصاصات الأمنية للدولة، لا يشغلها خبراء متخصصون أو موظفون على قدر عال من المهنية والحرفية، أو مع فرض وجودهم لا تتاح لهم فرصة العمل في مراكز القرار المهمة للمؤسسات والوزارات، وذلك بسبب نهج المحاصصة، فضلا عن عدم توسع أصحاب القرار من القيادات السياسية في فهم حقيقة الأمن بالمفهوم الحديث والعمل به، فمجلس الأمن الوطني العراقي، على سبيل المثال، لا يحوي أعضاء متخصصين بالأمن البيئي والمائي والغذائي كوزير البيئة أو وزير الصحة فضلا عن الخبراء الداعمين لعمل المجلس، وغالبية أعضائه الحاليين من الكوادر الأمنية، باستثناء وزيري المالية والعدل الذين يمثلون وزارات مدنية، وكون ان مهام المجلس حاليا مقتصرة في الغالب على الجانب الأمني والعسكري، فنجد ان معالجة الأزمات الخاصة بالتغير المناخي، والأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، وغيرهان بقيت بدون حلول حقيقية وفعالة.

٣- لا تحظى التهديدات الأمنية الحقيقية لكل مرحلة بالتصنيف المطلوب كأولوية في برامج الحكومة لهذه المرحلة، فإذا كانت الأعوام ٢٠٠٥-٢٠١٠ تشهد تهديدا أمنيا داخليا، وفي عام ٢٠١٤-٢٠١٧ تشهد تهديد داعش، فقد اتخذ التهديد العسكري اولوية أولى لدى الحكومة، ومع الإقرار بأهميتها في تلك المرحلة كأولوية، ولكن كانت على حساب أولويات مجتمعية أخرى مهمة كالصحة والتعليم والرعاية الإجتماعية وغيرها، والتي لم تلق الإهتمام المطلوب رغم أهميتها، وحتى في مرحلة انتشار وباء كورونا ٢٠٢٠-٢٠٢١ كان الإعتماد على الجوانب والكوادر الأمنية بموازاة الكوادر الطبية ان لم تتفوق عليها، وكذلك ما يتعلق بأزمة التغير المناخي الحالية، والتي تم تصنيف العراق حسب التقارير الدولية كخامس دولة متأثرة بالتغير المناخي ، حيث قلت الموارد المائية الى درجة كبيرة، مع جفاف الأهوار والبحيرات، وقلة الأمطار، وكل ذلك أثر بشكل كبير على حياة ومصالح الناس، الا ان الإجراءات الحكومية لا تزال خجولة، ودون مستوى الطموح.

٤- لا تزال سياسات الإنفاق الحكومي تتركز في أغلبها على الجوانب التشغيلية دون الإستثمارية برغم الميزانيات الضخمة للدولة العراقية، ويؤدي عدم التركيز على الإستثمار بشكل جدي بسبب غياب الخطط الإستراتيجية وتصاعد مؤشرات الفساد الى عدم تعزيز الطاقة الإنتاجية وتحقيق التنمية والأمن الإجتماعي.

٥- النقص الكبير في القدرات والخبرات العلمية والفنية، والإعتمادية الكبيرة على الخارج في المجالات الإستراتيجية المهمة في الجوانب الأمنية، فبالنسبة للأمن العسكري، هناك اعتمادية كبيرة على الخارج في مجال

القوة الجوية، والتسليح، والقدرات العسكرية الحديثة في حروب الجيل الخامس، والأمن السيبراني، وغيرها. أما في باقي المجالات الأخرى للأمن الشامل، فهناك اعتمادية كبيرة على الإستيراد من الدول الأخرى المجاورة وغيرها، بعد تعطيل الصناعة الوطنية، وعدم تفعيل قوانين التجارة ومنافسة المنتج الأجنبي للمنتج الوطني، وكذلك ما يتعلق بباقي الأزمات التي تحتاج الى خبرات فنية واقتصادية متقدمة للمعالجة، كأزمة التغير المناخي.

وقد شكلت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ وتشكيل المؤسسات الأمنية والعسكرية الجديدة، وطغيان المعايير والأسس المحلية السابقة الذكر، واقعا جديدا للأمن الوطني العراق تميز بالآتي :

١- من الناحية الأمنية، لم يشهد العراق استقرارا رغم المبالغ الهائلة التي صرفت على تأسيس الأجهزة الأمنية والتي يلغت نحو ٢١٪ في عام ٢٠٠٥ من الميزانية التي بلغت حينها ٢٦ مليار دولار، ثم ارتفع ليصل الى ٣١٪ عام ٢٠١٥ من الميزانية البالغة ١٠٥ مليار دولار، وهو انفاق مرتفع قياسا بالأرقام العالمية التي لا تتعدى ٦٪ للدفاع، ونحو ٤٪ للداخلية من الإنفاق في الموازنة العامة.

٢- أشرت أحداث القاعدة وداعش الى ان الأجهزة الأمنية والعسكرية تعاني من الضعف والإختراق وضعف الروح المعنوية، قياسا بالإنفاق المالي الضخم الذي صرف عليها.

٣- تقييم المؤسسات الأمنية الدولية، ومراكز الأبحاث والدراسات الأمنية الدولية للعراق ووضعه الأمني كان في مراتب متأخرة قياسا بدول أخرى أقل من إمكاناته البشرية والإقتصادية والجيوسياسية وموارده الطبيعية.

٤- ومن الناحية السياسية، يعد الأمن الوطني غير مستقر أيضا بسبب عدم اعتماد المعايير الديمقراطية الحقيقية في العملية الإنتخابية، حيث يتم تشريع القوانين الإنتخابية، وتعيين الإدارات الإنتخابية التي تخدم مصالح الأحزاب التقليدية دون غيرها، فضلا عن اعتماد نهج المحاصصة والتوافقية، وارتفاع معدلات الفساد الذي نخر أجهزة الدولة دون وجود رادع حقيقي كونه فساد محمي ومشرعن.

٥- من الناحية الإقتصادية، يتمثل الخلل الأمني في الجانب الإقتصادي بالإعتماد على النفط كمصدر شبه كلي لتمويل الموازنة، حيث يصل اعتماد موازنة الدولة على النفط بنسبة ٩٥٪ ، وبذا فإن اقتصاد العراق يتسم بالريعية، وعدم استغلال المصادر الأخرى بشكل جدي كالزراعة والسياحة وايرادات الكمارك وغيرها لتمويل الخزينة العامة، بسبب الفساد وعدم وجود التخطيط الصحيح وتعدد مراكز القرار، فضلا عن أزمة التغير المناخي وغيرها.

٦- أما من الناحية الإجتماعية والثقافية، فإن الأمن الوطني العراقي وخاصة بعد الإحتلال الأميركي أصبح يعاني من مشاكل خطرة، إذ دأب الإحتلال وأذنابه على اثارة الفتن الطائفية والمذهبية خلال السنين الأولى من عمر الإحتلال بين مكونات المجتمع المتعايشة منذ آلاف السنين من أجل إضعاف المجتمع وسهولة السيطرة عليه، وشهدت مرحلة القاعدة ومن ثم داعش فصولا في هذا المسلسل الأميركي لإستهداف النسيج الإجتماعي العراقي، فضلا عن استهداف البناء الأخلاقي للأسرة والأفراد وتحت مسميات مختلفة، واستهداف الهوية الوطنية، لذا لا بد من الحذر المستمر من هذه المخططات

الخبيثــة للحفــاظ على أمــن الفــرد والمجتمع.

٧- ومــن الناحيــة البيئيــة، فإن الأمــن الوطني مهدد بالتغير المناخي القاســي الذي أثر بشــكل كبير في ارتفاع درجات الحرارة، وشحة المياه والأمطار، واثر على الزراعة والثروة الحيوانية ، وادى الى تفشي البطالة، وانتشار الأمراض، وزيادة نسبة الفقر، وبالتالي أصبح الأمن المائي، والغذائــي، والصحــي، والإجتماعــي مهــددا، ويحتــاج الى حلــول ومعالجات آنية وســريعة.

وربما المقام لا يتسع لسرد باقي النواحي التي أما ان تكون بموازات النواحي السابقة، أو ناتجة عنها، مــن حيث تأثيرها علــى الأمن الوطني، كالنواحــي الصحيــة، والفكريــة، وغيرهــا.

ولغرض التحقق مما ورد أعلاه، يمكن الرجوع الــى المنهاج الــوزاري للحكومــة الحالية لعام ٢٠٢٢ (حكومة السيد السوداني)، والتي يشكل "المرتكــز الذي تــؤدي فيه الحكومــة دورها، وتلتزم بــأداء واجباتها وتنفيذ بنــود برنامجها، ويمثــل ذلــك المعيــار الأســاس في تقييــم أداء الحكومــة" ، حيــث يمكن تســجيل الملاحظات الآتيــة كتقييــم لأداء الحكومــة بعــد مضــي أكثر من عشــرة اشــهر على توليها الســلطة :

١- تمثلــت أولويــات الحكومــة (الــواردة فــي الصفحــة الثانيــة مــن المنهــاج) فــي خمــس أولويــات، صيغت بإعتقادنا بشــكل غير دقيق، إذ هــي بالحقيقة نتائج لمشــاكل أو أزمات أكبر أو قطاعــات مغيبة من قائمة الأولويات ، وكان الأجدر ان تكون الأولويات (برأينا على ســبيل المثــال لا الحصر)، أولا: الإهتمام بالإســتثمار الأجنبــي والمحلــي كونــه يعــزز مــن الطاقة الإنتاجيــة ويزيــد مــن امكانــات تحقيــق النمو الإقتصادي ومن ثــم تحقيق االأمن الإجتماعي.

ثانيــا: التركيز علــى مفهوم الحوكمــة للإدارة الحكوميــة وإلغء المحاصصــة وإعتماد الكفاءة في شــغل المناصب المهمة. ثالثا: معالجة أزمة التغيــرات المناخيــة كظاهرة أضــرت بالأمن المائــي والأمــن الغذائــي وولــدت العديــد من الأزمــات الأخرى كالجفاف والتصحر وتراجع الزراعــة والقضــاء علــى التنــوع الأحيائــي وغيرهــا. رابعــا: انتهــاج سياســة داخلية قوية قــادرة على تجاوز الأزمات مــن خلال اعتماد جهــاز وزاري كفــوء ومهنــي، بالتــوازي مع سياســة خارجية قوية تعتمد الدبلوماســية بكافة أبعادهــا العصريــة، وبعيدة عــن المحاصصة، من أجل تصفير المشــاكل مع الــدول الإقليمية والدولية، ووضع مصلحة العراق أولا. خامسا: الســعي الى تحقيــق الإكتفاء الذاتــي في مجال الزراعــة والصناعــة وتقليــل الإعتمــاد علــى االإستيراد من الخارج، وتفعيل القوانين الخاصة بالتجــارة والإســتيراد والضريبــة والكمــارك من أجل تعظيــم واردات الدولة غيــر النفطية.

٢- في المحور الحادي والعشرين المتعلق بأمن واســتقرار العراق، ركز المحور على الجانب العسكري والأمني في بسط الأمن والإستقرار، وهــو ما يؤكد على مــا ذكرناه آنفــا من أحادية النظرة للأمن من قبــل الأجهزة الحكومية دون تفعيــل المفهوم الحديث للأمن الذي يعتمد الأمن الإنســاني بمفهومــه الشــامل، وهو ما ســوف يجعــل من جميع الجهود المبذولة لبســط الأمن والإستقرار غير فعالة، لكونها لا تركز ببساطة على الأســباب الحقيقية لتخلخل الأمن والنابعة فــي غالبيتها من مصــادر وأزمــات اجتماعية أخــرى كالفقــر والجهــل والعــوز وغيرهــا.

٣- فــي المحــور الثالــث والعشــرين الخــاص بالتشــريعات والإصلاحــات السياســية تطرق

المحور الى تشريع ستة قوانين مهمة لم يسبق مناقشتها واقرارها على الرغم من ورودها في الدستور النافذ، وفقرة سابعة صيغت بشكل عام حول اعداد مشاريع قوانين لعقد اتفاقيات استراتيجية اقتصادية وتنموية مع الدول المتقدمة، دون تحديد لماهية هذه المشاريع، وحيث ان الحكومة والبرلمان نجحوا في تشريع قانونين منهما وهما مشروع قانون تعديل قانون انتخابات مجلس النواب ومجالس المحافظات، ومشروع قانون التقاعد الإجتماعي للقطاع الخاص، الا ان تعديل قانون مجلس النواب ومجالس المحافظات، جاء مخيبا لآمال قطاعات واسعة من الشعب العراقي، إذ تضمن جميع الفقرات التي تخدم مصالح الأحزاب التقليدية متجاهلة مصالح باقي الأحزاب الصغيرة والناشئة والمستقلين، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تم دمج قانون مجلس النواب مع قانون انتخاب مجالس المحافظات (التي تم الغاؤها في أعقاب تظاهرات عام ٢٠١٩)، الأمر الذي يثير الشكوك في مدى الرضى الجماهيري على اجراءها، فضلا عن احتمالية المشاركة الفاعلة فيها في المستقبل، أو احتمالية اجراءها في موعدها أصلا، وهذا كله يجعل الأمن السياسي للبلد يقف على رمال متحركة تجعل جميع احتمالات القلق في الإستقرار السياسي واردة وتؤخذ بالإعتبار.

إن صياغة البرنامج الحكومي بشكل عبارات عامة وغير محددة تفتقر الى الآليات الدقيقة للتطبيق والمتابعة، يجعل منه عصيا على التطبيق السليم والناجز، ولا يلبي طموح المواطنين بحل مشاكلهم أو التقليل من معاناتهم، ولعل خير دليل على ذلك، هي مؤشرات تقارير المنظمات الدولية الخاصة بمختلف القطاعات للدولة العراقية، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

١- ضمن مؤشرات مدركات الفساد الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٢١، احتل العراق المرتبة ١٥٧ ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم.

٢- العراق خارج تصنيف جودة التعليم لعام ٢٠٢١ الذي ضم ١٨٠ دولة.

٣- العراق في ذيل نتائج مؤشر الأمن الصحي لعام ٢٠٢١، حيث كان موقعه في المركز ١٧ عربيا، والمركز ١٧٧ عالميا، وبدرجة ٢٤ من ١٠٠ ضمن ١٩٥ دولة شملها المؤشر.

٤- العراق خامس دولة من حيث الدول المتضررة بالتغيرات المناخية.

٥- العراق ضمن الدول الأكثر تلوثا.

المبحث الثالث

المعالجات المستقبلية المطلوبة لترصين الأمن الوطني العراقي في ضوء سياسات عامة نوعية وجديدة

تتمثل أبرز المعالجات المستقبلية المطلوبة لترصين الأمن الوطني العراقي، إعتماد سياسات عامة جديدة تكون ذات خطط استراتيجية واقعية، ومستندة الى خبرة كفوءة ومحترفة، غير منساقة وراء المصالح السياسية والحزبية والفئوية الضيقة، ومنفتحة على التجارب المماثلة، ومستفيدة من الخبرات الدولية، وتجارب الدول الأخرى التي مرت بنفس هذه الأزمات وتجاوزتها، واعتمادا على أبعاد محددة مسترشدين بذلك بقوله تعالى في محكم كتابه: (فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)، وما أرسته المنظمات الدولية من خطط وتصنيفات ومؤشرات لتحقيق

الأمن الوطني للدول، مثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الذي صنفها في بعدين هما: مؤشرات البعد السياسي والعسكري (التحرر من الخوف)، ومؤشرات البعد الإقتصادي والإجتماعي والبيئي (التحرر من العوز)، وذلك لتوفير الجهد والوقت اللازمين لحلها، ولعل من أبرز هذه المعالجات بالنسبة للعراق، هي:

١- تعزيز الشرعية السياسية للنظام السياسي القائم من خلال تفعيل مواد الدستور العراقي النافذ لعام ٢٠٠٥ بإتاحة الفرصة أمام جميع العراقيين للمشاركة العاعلة في الحياة السياسية، وبالتمتع بالحقوق والحريات التي أتاحها الدستور، والقضاء على جميع الأعراف السلبية التي تأسست بحكم الممارسة وليس بحكم القانون من تشريع القوانين التي تخدم مصالح الأحزاب التقليدية أكثر مما تخدم المواطنين، والمحاصصة والفساد وسوء الإدارة نتيجة عدم إعتماد الخبرة والكفاءة، وغير ذلك .

٢- تفعيل سياسة قوية وفاعلة للدولة العراقية تستند الى الدستور وتشترك في رسمها وتنفيذها السلطات المختصة، وعلى المستويات الداخلية والإقليمية والدولية، وتضع في حسابها المصلحة الوطنية العراقية قبل اي شئ آخر.

٣- حصر السلاح بيد الدولة من خلال خطط وآليات واقعية لأجل المحافظة على الأمن الداخلي، وحفظ أرواح المواطنين.

٤- رسم استراتيجية متكاملة لحفظ الأمن الوطني العراقي، من خلال رصد التهديدات المختلفة والمتنوعة، ووضع الخطط الإستباقية لإجهاضها، وتشمل القضاء على جميع صوره بما فيها التهديدات الحديثة مثل التهديد السيبراني وجرائم المعلوماتية والإرهاب الألكتروني وغيرها، ومن خلال التشبيك والإستفادة من جميع الوزارات والمؤسسات والجامعات والجهات الساندة الأخرى، ومتابعة النتائج المتحققة ومراجعة الخطط من أجل التحديث المستمر لها دوريا .

٥- رسم خطة استراتيجية نوعية متكاملة لمحاربة الفساد بجميع أنواعه الظاهر والباطن، ويتم تجنيد وتعاون كافة المؤسسات والهياكل الرسمية للقيام بهذه المهمة، فضلا عن دعم المؤسسة الدينية والجامعات والمراكز البحثية لجهود مكافحة الفساد من خلال الدروس والمحاضرات والبرامج الحوارية من أجل ترصين الجانب النفسي والفكري والإيماني للموظفين وعموم فئات المجتمع من الوقوع في شباك الفساد.

٦- تعزيز الإقتصاد العراقي عبر تأسيس منظومة للذكاء الإقتصادي العراقي تتم ادارتها والإشراف عليها من قبل لجنة يطلق عليها (لجنة الذكاء الذكاء الإقتصادي)، ويكون ارتباطها مباشرة بالسيد رئيس مجلس الوزراء.

٧- تفعيل دور الإقتصاد الأخضر من خلال دعم الحكومة لمجلس أعلى يختص بهذا الدور الإقتصادي وبأشراف مباشر من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء، وذلك لأن الإقتصاد الأخضر "يعزز الترابط بين الإقتصاد من جهة، والبيئة والتنمية المستدامة من جهة أخرى، عبر توظيف سياسات اقتصادية فاعلة للحفاظ على البيئة والحد من تدهورها بفعل التغيرات المناخية".

٨- وضع استراتيجيات شاملة وفاعلة من قبل ادارات احترافية ومهنية لحل الأزمات التي يعاني منها العراق، فعلى سبيل المثال، الإستراتيجية الخاصة بحل الأزمة المائية

وتعزيز الأمن المائي، تتكون (برأينا) من تشكيل مجلس أعلى خاص بالمياه برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية وزير الموارد المائية ووزير الخارجية ووزير الزراعة ، وفريق داعم من الخبراء والإستشاريين، فضلا عن التعامل مع الأزمة في ضوء هذه الإستراتيجية من منظور ثلاثي الأبعاد، يرتبط الأول بلتغيرات المناخية، والثاني بمراجعة السياسات القديمة الخاصة بإدارة وتخطيط الموارد المائية واستبدالها بخطط حديثة تقلل من الهدر الكبير في الثروة المائية، والثالث اقليمي بسبب ان أغلب مصادرنا المائية السطحية تنبع من خارج البلاد.

٩- تعزيز الأمن المجتمعي من خلال البناء الفكري لأفراد المجتمع ابتداء من رياض الأطفال وانتهاء بالجامعات، فضلا عن برامج محو الأمية لتعليم الكبار، ويكون ذلك عبر زيادة التخصيصات المرصودة للتعليم بجميع مراحله في الموازنة العامة، وإعداد الخطط الإستراتيجية اللازمة لبناء أسس الأمن الفكري عبر تحقيق هذه الأهداف.

١٠- تعزيز الأمن البيئي عبر "إعادة تأهيل البيئة التي تدمرت في الحروب، ومعالجة المخاطر البيولوجية التي يمكن ان تقود الى تدهور بيئي" ، وهذه المخاطر اما ان تكون طبيعية مثل التغيرات المناخية، أو قد تكون بفعل الإنسان، ويهدف الأمن البيئي الى المحافظة على البيئة وعلى حياة وصحة أفراد المجتمع وبشكل مستدام من خلال منع الأنشطة التي تهددها بشكل مباشر أو غير مباشر.

آملين ان تترجم هذه الرؤى والمعالجات الى واقع، من أجل تجاوز التحديات والأزمات التي يمر بها بلدنا العزيز، للحفاظ على أمنه واستقراره، لأن الإستقرار الداخلي هو السند الأساس لسياسة خارجية قوية وفاعلة.

الخاتمة:

يعاني الأمن الوطني بشكل عام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من تفاوت الإستقرار شدة وضعفا بشكل مستمر، وان كان بدرجات متفاوتة من حكومة الى أخرى، ويرجع ذلك بشكل رئيسي الى دور المحتل الأميركي ومشروعه في منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق، وكذلك الى طبيعة السياسات العامة للحكومات المتعاقبة، وأعتمادها لبعض الأعراف والمعايير والأسس الخاصة بالعملية السياسية، والتي تم نقض بعضها بموجب قرارات المحكمة الإتحادية العليا في العراق ، ولعل من أبرزها المحاصصة، والهيمنة على القرار السياسي، وضعف هذا القرار بسبب التشتت في الرؤى والمصالح الحزبية، مما أثر بشكل واضح على السياسة الداخلية والخارجية للبلد، وكذلك على رصانة واستقرار الأمن الوطني، وفضلا عما تقدم، وفيما يخص الأمر الأخير، فإن عدم استقرار الأمن الوطني العراقي خلال هذه المدة، يعود الى السياسات العامة المتبعة من قبل الحكومات المتعاقبة، والمستندة الى عدد من العوامل والأسباب والسلوكيات التي من أبرزها: أحادية النظرة الأمنية في الجانب العسكري والأمني دون سواه، إذ لا يزال مفهوم الأمن الحديث من الناحية الواقعية غير فاعل بما فيه الكفاية، وكذلك ما يتعلق بالخلل البنيوي، إذ لا تزال الهياكل والمؤسسات الحكومية المعنية بالأمن الوطني لا يشغلها خبراء متخصصون أو موظفون على قدر عال من المهنية والحرفية، كما أنه لا تحظى التهديدات الأمنية الحقيقية لكل مرحلة بالتصنيف المطلوب كأولوية في برامج

الحكومة لهذه المرحلة، فضلا عن الإعتمادية الكبيرة على الخارج، وان سياسات الإنفاق الحكومي تتركز في أغلبها على الجوانب التشغيلية دون الإستثمارية برغم الميزانيات الضخمة للدولة العراقية، حيث يؤدي ذلك الى عدم التركيز على الإستثمار بشكل جدي بسبب غياب الخطط الإستراتيجية وتصاعد مؤشرات الفساد، والذي يؤدي بدوره الى عدم تعزيز الطاقة الإنتاجية وتحقيق التنمية والأمن الإجتماعي.

ومن خلال ما تقدم، سعى بحثنا الى تشخيص أبرز الأسباب التي أدت الى ضعف الأمن الوطني في ضوء السياسات العامة الحالية، واقترحنا عددا من الحلول لمعالجة هذا الضعف في المبحث الثالث، والذي نأمل أن يأخذ بها أصحاب القرار في المستقبل من أجل معالجة التحديات والأزمات التي يمر بها بلدنا العزيز، لينعم بالأمن والإستقرار، لأن الإستقرار الداخلي هو الركيزة الأساسية لسياسة خارجية قوية وفاعلة.

المصادر:

القرآن الكريم.

أولا: الكتب العلمية:

١- إيمان رجب، الأمن القومي العربي: تحول خريطة التهديدات والإستراتيجية المقترحة للمواجهة، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق الرسمية، القاهرة، ٢٠١٧،ص١٥.

٢- فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة السيماء، بغداد، ط١، ٢٠١٧.

ثانيا: البحوث الأكاديمية:

١- احمد علي محمد و حنين حاتم حماد، الأمن البيئي والمسؤولية الدولية في السياسة الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣١.

٢- خالد علي الأميري (و) احمد فلاح العوش، الأمن الوطني: الأبعاد والنظريات، مجلة الآداب، العدد ١٣٣، ٢٠٢٠.

٣- أنس أكرم صبحي، الأمن الإنساني واثره في الأمن الوطني العراقي، مجلة المعهد، العدد ٢، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، ٢٠٢٠.

٤- ضاري سرحان الحمداني، الأمن الوطني العراقي: التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٦، ٢٠٢١.

٥- عماد محمد علي و رياض فاضل محمد، تعزيز الأمن الوطني من خلال إستشراف منظومة الذكاء الإقتصادي في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد ٢٧، العدد ١٢٦، ٢٠٢١.

٦- آمنة جبار مطر الدليمي و د.رعد رحيم العزاوي، الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ودورهما في الأمن الوطني العراقي، مجلة الباحث، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، ٢٠٢٢.

٧- محمد محي الجنابي، الشرعية السياسية والأمن الوطني (دراسة تحليلية في المعوقات وسبل النجاح لمرحلة ما بعد داعش)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٣، ٢٠٢١.

٨- مصطفى ابراهيم الشمري، الأمن الإنساني في ظل تداعيات الحرب على الإرهاب: العراق أنموذجا، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٤٦، ٢٠٢٠.

٩- ابتسام هادي كاظم، الفقر والمشكلات الإجتماعية في العراق، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد ٢٥، ٢٠١٠.

١٠- خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق

للعلوم الإقتصادية والقانونية، م٢٨، ع٢، ٢٠١٢.

١١- علي عباس مراد، الأمن والأمن الوطني: مقاربات نظرية، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ط١، ٢٠١٧.

١٢- مشرى سلمى، الحق في الأمن السياسي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ٢٠١٠.

١٣- عبير مرتضى السعدي (و) حمد جاسم محمد، دور الأمن في التنمية الإقتصادية: العراق أنموذجا، مجلة جامعة أهل البيت، مجلد ١، العدد ٣١، ٢٠٢٢.

١٤- مصنوعة أحمد و برنكو نصيرة، الأمن الإقتصادي العربي : الواقع والتحديات، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، م٢، ع٣، ٢٠١٦.

١٥- ابراهيم محمد التوم (و) احمد حمد الفايق، أبعاد مفهوم الأمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، كلية العلوم- الجغرافية والبيئة، جامعة الخرطوم، ٢٠١٣، ص١٦٧.

١٦- خليل عبد الله المدني، مفهوم التوعية الأمنية، مركز التنوير المعرفي بالتعاون مع جامعة نايف، ندوة التوعية الأمنية والمستقبل.

١٧- رائقة علي العمري وآخرون، تعزيز الأمن الإجتماعي في كتب الثقافة الاسلامية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع٢، ٢٠١٦.

١٨- ساعد عبد الله، جدلية الأمن والتنمية في الجزائر ١٩٩٠-٢٠١٤، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر – بسكرة، ٢٠١٤.

١٩- نضال شاكر جودة الهاشمي و د.سهيلة الحجيمي، بناء نموذج قياسي للأمن الإنساني في العراق باستخدام أسلوب تحليل المسار، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والإقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية والإدارية، مجلد ١، الجزء الثاني، عدد خاص بالمؤتمر العلمي.

ثالثا: الشبكة العنكبوتية:

١- د.عوف عبد الرحمن، التحديات المستقبلية لصانعي السياسات العامة في العراق وسبل معالجتها، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.iasj.

٢- برنامج الأمم المتحدة للبيئة – غرب آسيا، التحدي المناخي، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.unep.org

رابعا: الإصدارات الحكومية:

١- رئيس مجلس الوزراء- المكلف،المنهاج الوزاري، مبادئ المنهاج، ٢٠٢٢.

خامسا: الأحكام القضائية:

١- حكم المحكمة افتحادية العليا في الدعوى المرقمة ١٤٠/اتحادية/٢٠١٨ والدعوى الموحدة معها المرقمة ١٤١/اتحادية/٢٠١٨ والصادر بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٣ ، والخاص بنقض المادة ٦ من القرار التشريعي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨ والخاصة بتوزيع المناصب العليا في الدولة على الكتل السياسية الفائزة في الإنتخابات.

سادسا: الندوات:

١- خليل عبد الله المدني، مفهوم التوعية الأمنية، مركز التنوير المعرفي بالتعاون مع جامعة نايف، ندوة التوعية الأمنية والمستقبل.

الهوامش

١- فـراس عبد الكريم البياتي، السياسـة العامة للأمـن الوطنـي العراقـي بعـد عـام ٢٠٠٥، مطبعـة السـيماء، بغـداد، ط١، ٢٠١٧.

د.عوف عبـد الرحمـن، التحديات المسـتقبلية لصانعـي السياسـات العامـة فـي العـراق وسـبل معالجتهـا، متـاح علـى الرابـط الألكترونـي: https://www.iasj.net

فـراس عبـد الكريـم البياتـي، مصدر سـابق.

د. إيمـان رجـب، الأمـن القومـي العربـي: تحـول خريطـة التهديـدات والإسـتراتيجية المقترحـة للمواجهة، الهيئـة العامة لدار الكتب والوثائق الرسـمية، القاهـرة، ٢٠١٧،ص١٥.

خالـد علـي الأميري (و) احمـد فلاح العوش، الأمـن الوطنـي: الأبعـاد والنظريـات، مجلة الآداب، العـدد ١٣٣، ٢٠٢٠، ص٥٣٣.

د. أنـس أكـرم صبحـي، الأمـن الإنسـاني واثـره فـي الأمـن الوطنـي العراقـي، مجلـة المعهـد، العـدد ٢، معهـد العلمين للدراسـات العليـا، النجـف الأشـرف، ٢٠٢٠، ص١٤٤.

سـاعد عبـد الله، جدليـة الأمـن والتنمية في الجزائـر ١٩٩٠-٢٠١٤، رسـالة ماجسـتير، كليـة الحقـوق والعلـوم السياسـية، جامعـة محمـد خيضـر – بسـكرة، ٢٠١٤، ص٤٥.

د. نضـال شـاكر جودة الهاشـمي و د.سـهيلة الحجيمـي، بنـاء نمـوذج قياسـي للأمـن الإنسـاني فـي العـراق باسـتخدام أسـلوب تحليل المسـار، الجامعـة المسـتنصرية، كلية الإدارة والإقتصـاد، مجلـة الكـوت للعلـوم الإقتصاديـة والإداريـة، مجلـد ١، الجـزء الثانـي، عـدد خـاص بالمؤتمر العلمـي، ص٤.

علـي عبـاس مـراد، الأمـن والأمـن الوطنـي: مقاربـات نظريـة، دار ابـن النديـم للنشـر والتوزيـع، الجزائـر، ط١، ٢٠١٧، ص٣٩.

مشـرى سـلمى، الحـق فـي الأمـن السياسـي، رسـالة ماجسـتير، كليـة الحقـوق، جامعـة فرحـات عبـاس، الجزائـر، ٢٠١٠، ص١٦.

عبيـر مرتضـى السـعدي (و) حمـد جاسـم محمـد، دور الأمـن فـي التنميـة الإقتصاديـة: العـراق أنموذجـا، مجلـة جامعـة أهـل البيت، مجلـد ١، العـدد ٣١، ٢٠٢٢، ص٢٧٠.

مصنوعـة أحمـد و برنكـو نصيـرة، الأمـن الإقتصـادي العربـي : الواقـع والتحديات، مجلة الريـادة لإقتصاديـات الأعمـال، جامعة حسـيبة بـن بو علي الشـلف، م٢، ع٣، ٢٠١٦، ص٧١.

ابراهيـم محمـد التـوم (و) احمـد حمـد الفايق، أبعـاد مفهـوم الأمـن البيئـي ومسـتوياته فـي الدراسـات البيئيـة، كليـة العلـوم- الجغرافيـة والبيئـة، جامعـة الخرطـوم، ٢٠١٣، ص١٦٧.

خليـل عبـد الله المدنـي، مفهـوم التوعيـة الأمنيـة، مركـز التنويـر المعرفـي بالتعاون مع جامعة نايف، نـدوة التوعية الأمنية والمسـتقبل.

رائقـة علـي العمـري وآخـرون، تعزيـز الأمن الإجتماعـي فـي كتـب الثقافـة الاسـلامية، مجلـة جامعـة القـدس المفتوحـة للأبحـاث والدراسـات، ع٢، ٢٠١٦، ص١٣٤.

خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانـون الدولي العـام، مجلة جامعة دمشـق للعلوم الإقتصادية والقانونية، م٢٨، ع٢، ٢٠١٢، ص٥٢٧.

نفس المصدر، ص٥٣٠.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة – غرب آسيا، التحدي المناخي، متاح على الرابط الألكتروني: https://www.unep.org

للمزيد ينظر: د. مصطفى ابراهيم الشمري، الأمن الإنساني في ظل تداعيات الحرب على الإرهاب: العراق أنموذجا، مجلة دراسات اقليمية، العدد ٤٦، ٢٠٢٠، ص١٦٠. كذلك ينظر: ابتسام هادي كاظم، الفقر والمشكلات الإجتماعية في العراق، مجلة البحوث التربوية والنفسية، العدد ٢٥، ٢٠١٠، ص٣١٠.

رئيس مجلس الوزراء- المكلف،المنهاج الوزاري، مبادئ المنهاج، ٢٠٢٢، ص٣.

للمزيد ينظر: نفس المصدر، ص ص١٩-٢٠، كذلك ينظر: د. نضال شاكر جودة الهاشمي و د.سهيلة الحجيمي، مصدر سابق، ص٤٠.

للمزيد ينظر: محمد محي الجنابي، الشرعية السياسية والأمن الوطني (دراسة تحليلية في المعوقات وسبل النجاح لمرحلة ما بعد داعش)، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٣، ٢٠٢١، ص٣١٣.

د. ضاري سرحان الحمداني، الأمن الوطني العراقي: التحديات والحلول، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٢٦، ٢٠٢١، ص ص١٦٠-١٦٥.

علم الذكاء الإقتصادي : «علم يهتم بكل ما يجري في البيئة الخارجية ، فهو نظام متكامل تتفاعل من خلاله التكنولوجيا والمهارات البشرية للوصول الى المعلومات الصحيحة قبل الآخرين، لأنها تساعد على حل المشكلات بأخذ القرارات الذكية وتطوير أساليب العمل والمنتوج مع مراعة الزمن والحيز، ولذا فهو عامل أساسي للتنافس». للمزيد ينظر: د. عماد محمد علي و رياض فاضل محمد، تعزيز الأمن الوطني من خلال إستشراف منظومة الذكاء الإقتصادي في العراق، مجلة العلوم الإقتصادية والإدارية، المجلد ٢٧، العدد ١٢٦، ٢٠٢١، ص٤٩٣.

د. آمنة جبار مطر الدليمي و د. رعد رحيم العزاوي، الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة ودورهما في الأمن الوطني العراقي، مجلة الباحث، عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني، ٢٠٢٢، ص٢٩٣.

د. احمد علي محمد و حنين حاتم حماد، الأمن البيئي والمسؤولية الدولية في السياسة الدولية، مجلة تكريت للعلوم السياسية، العدد ٣١، ص٦٨.

ينظر حكم المحكمة افتحادية العليا في الدعوى المرقمة ١٤٠/اتحادية/٢٠١٨ والدعوى الموحدة معها المرقمة ١٤١/اتحادية/٢٠١٨ والصادر بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٢٣ ، والخاص بنقض المادة ٦ من القرار التشريعي رقم ٤٤ لسنة ٢٠٠٨ والخاصة بتوزيع المناصب العليا في الدولة على الكتل السياسية الفائزة في الإنتخابات.

الملخص:

يعاني الأمن الوطني بشكل عام في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من الهشاشة والضعف بشكل مستمر، وان كان ذلك متفاوتا من مجال الى آخر، وبحسب السياسات العامة لكل حكومة، ويرجع ذلك بشكل رئيسي (بتقديرنا) الى دور المحتل الأميركي ومشروعه في منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق، وكذلك الى طبيعة السياسات العامة الحكومية، والتي تحتاج الى الكثير من الخبرة والواقعية، وتلبية متطلبات

المجتمع، وتنقية العملية السياسية مما شابها من بعض الأعراف والرؤى السلبية، والتي تتنافى مع مبادئ الدستور النافذ، وروح الديمقراطية، ولعل من أبرزها المحاصصة، والهيمنة على القرار السياسي، وضعف هذا القرار بسبب التشتت في الرؤى والمصالح الحزبية، فضلا عن أحادية النظرة الى الأمن من جانبه العسكري، دون الجانب الإنساني الشامل، الذي يضع أمن الأفراد في المقدمة، وعلى عدم تجديد الهياكل المؤسسية بما يلائمها من قيادات وخبرات مهنية ومحترفة، ولديها رؤية حديثة لطبيعة التهديدات الأمنية في الألفية الثالثة، وعلى الرغم من سعي الحكومات المتعاقبة الى تحديث استراتيجيتها الأمنية الشاملة من مدة الى أخرى، الا ان الصعوبات البنيوية، والنقص الكبير في القدرات الفنية، والإعتمادية على الخارج في اغلب المجالات، جعل من الصعب الوصول الى أمن وطني ناجز للبلد، ما لم يصار الى حلول جذرية وواقعية تعمل على معالجة كل اسباب الإخفاق، وترتقي بالأمن الوطني الى المستوى المطلوب. وسوف يتم تناول الموضوع من خلال عدد من المحاور.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني، العراق، السياسات العامة.

Abstract

National security in general suffers from ٢٠٠٣ in Iraq after constant fragility and weakness, although this varies from one area to another, according to the public policies of each government, mainly due (in our estimation) to the role of the American occupier and his project in the Middle East region, including Iraq, as well as to the nature of government public policies, which need a lot of experience and realism, meeting the requirements of society, and the political decision, the weakness of this decision due to the dispersion of party visions and interests, as well as It has a modern vision of the nature of security threats in the third millennium, despite the efforts of successive governments to update their comprehensive security strategy from time to time, however, structural difficulties, a significant shortage of technical capabilities, and dependence on the outside in most areas, made it difficult to reach a complete national security of the country, unless radical and realistic solutions are failure, and elevate national security to the required level. The topic will be addressed through a number of axes.

Keywords:National Security, Iraq, public policies